رأي القدس

حراك امريكي غير مضمون النتائج

■ عادت الاضواء لتتسلط من جديد على قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في تزامن واضح مع زيارة الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش الى المنطقة التي تبدأ اليوم بالتوقف في العاصمة الاردنية عمان.

فالبابا بنديكتوس السادس عشر تحدث امس في انقرة خلال لقاء مع معتمدين دبلوماسيين على هامش زيارته الحالية لتركيا، عن ضرورة قيام حوار فعلي في الشرق الاوسط لمواجهة «خطر توسع النزاعات وانتشار اعمال ارهابية» بينما تشير تقارير اخبارية الى احتمال عقد قمة ثلاثية بين الرئيس الامريكي ومضيفه الاردني الملك عبد الله الثاني، والرئيس الفلسطيني محمود عباس لمناقشة كيفية استئناف عملية السلام، وصولا الى حل يؤدي الى قيام دولة فلسطينية.

واذا كانت هذه القمة الثلاثية ما زالت في طور التكهنات، فان ما هو مؤكد فعلا في هذا الخصوص هو قيام السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية بجولات مكوكية بين القدس المحتلة ورام الله لطرح وجهة نظر ادارتها، والبحث عن مخارج للوضع المتأزم الحالي.

هناك تفسيران لهذا الحراك الامريكي المفاجيء على صعيد هذا الملف المتفجر:

● الاول: ان تكون الادارة الامريكية قد توصلت الى قناعة راسخة بان اسباب فشل سياساتها الخارجية وتصاعد حدة الكراهية لها في المنطقة يعودان الى انحيازها الكامل للدولة العبرية، واطلاق يدها لترتكب ما تشاء من المجازر في حق الفلسطينيين العزل، وان الوقت قد حان للتخلي عن هذه السياسة ولو جزئيا، وهذا ما يفسر مبادرة ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي التي اعلن عنها قبل يومين، وتعهد فيها بحزمة من التنازلات غير مسبوقة، مثل الافراج عن الاسرى الفلسطينيين، او جزء كبير منهم على وجه الدقة، واقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني تحت الحصار مقابل تنازل ممثليه عن حق العودة.

● الثاني: ان يكون هذا الحراك هو لتخدير الشارع الفلسطيني، والشارع العربي بشكل عام، ومحاولة لتحسين وجه امريكا في المنطقة، تمهيدا لعدوان امريكي جديد على ايران وسورية.

هناك من يرجح الاحتمال الاول، وهناك من يميل اكثر الى الاحتمال الثاني، وكل معسكر له حجته، ولكن المزاج العربي العام لا يثق باي وعود امريكية استنادا الى تجارب سابقة، فقد وعدت هذه الادارة نفسها بقيام دولة فلسطينية مع نهاية العام الماضي ابان استعداداتها لغزو العراق، ثم تنكرت كليا لوعودها بعد ان نجحت قواتها في مهمتها، وصادقت بالكامل على الشروط والاملاءات الاسرائيلية.

المقاومتان الفلسطينية والعراقية هما اللتان يعود اليهما الفضل في وضع هذه الادارة في مأزقها الحالي في العراق والمنطقة العربية بأسرها. ولا نعتقد ان اي محاولة لاشراك سورية او ايران في اي جهد لتهدئة الاوضاع في العراق سيكتب لها النجاح.

والشيء نفسه يقال ايضا عن اتفاق التهدئة الاخير في فلسطين الذي ادى الى وقف اطلاق الصواريخ، لان هذا الاتفاق يظل هشا، ومعرضا للانهيار في اي لحظة اذا لم يتبعه فورا تحرك جدي لوضع حد للاحتلال الاسرائيلي، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

من حق الرئيس بوش ان يحاول انقاذ نفسه وادارته من المستنقع الذي غرق فيه وبلاده في العراق وافغانستان ولبنان، ولكن من الصعب القول بان النجاح سيكون حليفه، لانه لم يكن في اي يوم من الايام يريد ان يستمع الى اي وجهة نظر اخرى غير وجهة النظر الاسرائيلية.

لبنان بين السنيورة والمعارضة الراكبة موجة إنتفاضة شعبية

د. عصام نعمان *

■ فاجأ إغتيال الوزير الشاب بيار أمين الجميل أركان المعارضة اللبنانية وأصابهم بشيء من الإرتباك. كانوا قد فرغوا للتوّ من الإعداد لتحركات شعبية سلمية كانوا خططوا لها كي تشمل جميع انحاء البلاد. إغتيال الجميّل إضطرهم الى تجميد حركتهم من دون إعطاء أي إنطباع بأنهم في صدد تأجيلها. تجميد النشاط لازمه صمتٌ شبه كامل مراعاةً لشاعر أهل الفقيد وتأثراً بالحزن العام الذي لفّ البلاد. غير ان موقف الصمت اخذ يتقلّص تدريجاً تحت وطأة كلام غير مسؤول صدر عن قياديين وجهات محسوبة على قوى 14 آذار (مارس) الداعمة للحكومة. ومع تعالي نبرة الإتهام والتقريع في صفوف هؤلاء وبلوغ بعضها عتبة الشتيمة الفاقعة أخذ بعض المعارضة يزيد جرعة القسوة في الردّ على الخصوم متحججاً بأن البادىء أظلم. لكن، ألا تعلم المعارضة، وفيها قادة مجرّبون، أن من مصلحة الجهة الأجنبية التي تقف وراء جريمة الإغتيال، ممارسة الإستفزاز بكل الوسائل المتاحة من اجل تأجيج الصراع وتحويله من صراع سياسي إلى آخر طائفي؟

مهما بالغت قوى 14 آذار في تحميل خصومها السياسيين مسؤولية إرتكاب الجريمة النكراء فإنها تبقى هي المسؤولة بالدرجة الأولى. لماذا؟ لأنها هي السلطة شكلا ومضموناً منذ مطلع حزيران/ يونيو 2005، وتُمسك بمقاليد الأجهزة الأمنية كلها ولا تني تضخّمها، عدداً ومدداً. أليس لافتاً ان جميع عمليات الإغتيال ومحاولات الإغتيال جرت في عهد حكومة فؤاد السنيورة، بل في مناطق محسوبة على أركان «قوى 14 آذار» ؟ أليس مثيراً للعجب والإحباط في آن معا ان تخفق أجهزة الأمن في الإمساك بخيط واحد يقود إلى المجرمين أو إلى الجهة التي خططت للجرائم النكراء وربما أشرفت على تنفيذها؟ وهل يكفي لوقف مسلسل الإجرام ان تنبري قوى 14 آذار مباشرةً، كما حكومتا أمريكا وفرنسا مداورةً، إلى إتهام سورية أتوماتيكيا كلما حدث إغتيال أو عملية تخريب؟

يُخشى ألاّ تبقى لهذه الأسئلة فعالية أو حتى مشروعية بعد إغتيال الجميّل وتزايد الإحتقان وإتخاذه وجهة مذهبية وطائفية فاقعة. فما أن وقعت جريمة الإغتيال النكراء حتى بادرت عناصر محسوبة على حزب «القوات اللبنانية» إلى مهاجمة مكاتب وشعارات حزب «التيار الوطني الحر» في منطقة الاشرفية وغيرها وأعملت فيها تخريبا. ذلك كله جرى وسط حملة مذهبية واسعة لإظهار احد ابرز اركان المعارضة العماد ميشال عون بمظهر الخارج على إرادة «الإجماع» المسيحي لمجرد انه وقّع ورقة تفاهم مشتركة مع حزب الله قبل قيام إسرائيل بشنّ حربها العدوانية على لبنان.

هذه التطورات المتلاحقة تلقي على المعارضة أعباء إضافية في مواجهة التحديات الماثلة أمامها. آخر التطورات إعلان مسؤول رفيع المستوى في إدارة بوش ان الولايات المتحدة «مع لبنان وحكومة السنيورة سياسيا وعسكريا على حد سواء»، وانها تعتزم «منح الحكومة اللبنانية مزيداً من المساعدات العسكرية....». ترى، هل يصل الدعم العسكري الأمريكي إلى حدّ إنزال قوات أمريكية في لبنان؟

ليس من المستبعد حصول ذلك. لعل الإستخبارات المركزية الأمريكية منهمكة في هذه الآونة بهندسة صدام بين القوات الدولية وأفراد من سكان القرى المؤيدين لحزب الله في جنوب لبنان، تقوم بعده واشنطن بعرض «القضية» على مجلس الأمن لإستصدار قرار يعتمد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. الغرض من القرار تمكين القوات الدولية من ممارسة حق الدفاع عن النفس بفعالية وبإستقلال عن الجيش اللبناني. حتى لو تعذّر على واشنطن الحصول على القرار المطلوب فإنها قد تُقدِم، بالتعاون مع دول مشاركة في القوات الدولية، على إنزال قوات ضاربة في أمكنة متعددة في لبنان من دون إجازة من مجلس الأمن. ألم تشن الحرب على العراق العام 2003 من دون إجازة الأمم المتحدة؟ من يقدر على الأكثر يقدر على الأقل.

إزاء هذا التحدي البازغ وغيره، لاسيما إعتزام «قوى 14 آذار» البقاء في الشارع لغاية إقرار اتفاق المحكمة الدولية في مجلس النواب، ستجد المعارضة نفسها مضطرة إلى تسريع نزولها إلى الشارع قبل ان تسقط المبادرة من يدها.

إذ تبدو حكومة السنيورة متلبّسة بخرق الدستور نصاً وروحاً، لا سيما لجهة اقرار المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة قتلة الرئيس رفيق الحريري بمعزل عن رئيس الجمهورية اميل لحود وصلاحياته موضع المادة 52 من الدستور، فإن تفاقم السخط الشعبي عليها من جهة ومخاطر مضاعفاته السياسية والأمنية في الشارع من جهة أخرى تطرح على المعارضة سؤالاً جدّيا : هل بإمكان رئيس الجمهورية إقالة حكومة السنيورة إنقاذاً للوحدة الوطنية وتفادياً لإرتكابها المزيد من المخالفات الدستورية وإلحاقها الضرر بالبلاد والعباد، إقتصاديا وإجتماعيا؟

ليس في المادة 69 من الدستور نص صريح يجيز لرئيس الجمهورية إقالة حكومة فاقدة الشرعية سنداً للفقرة «ي» من أحكام الدستور الأساسية القائلة : «لا شرعية لأيّ سلطة مناقضة لميثاق العيش المشترك». غير ان إتفاق رؤساء الحكومة السابقين ورئيس مجلس النواب وكثرة من النواب الحاليين والسابقين ورؤساء الطوائف والفقهاء الدستوريين والقوى السياسية والإجتماعية على ان الحكومة فقدت شرعيتها، وان ذاك اقترن بجوّ عارم من السخط الشعبي والخشية المتعاظمة من مضاعفات النزول إلى الشارع والأضرار الاقتصادية والإجتماعية المحتمل وقوعها، ذلك كله يدفع إلى الواجهة رأياً مفاده أن الظرف الإستثنائي يجيز إتخاذ تدبير إستثنائي لتفادي المخاطر والأضرار الفادحة المحتملة. أما التدبير الإستثنائي فهو الإجتهاد، في معرض غياب النص الدستوري الصريح، بجواز إعتبار الحكومة مستقيلة بعد إستقالة الوزراء الشيعة الخمسة وتحولها الى سلطة مناقضة للعيش المشترك، خصوصا مع إصرار رئيس الحكومة على «رفض» استقالة الوزراء الخمسة لتبرير إلتئام مجلس الوزراء بغية إتخاذ قرارات أساسية مخالفة للمادة 52 من الدستور.

من المنطقي والشرعي، والحال هذه، ممارسة ضغط شعبي بل قيام إنتفاضة شعبية ضد الحكومة وفريقها لحملها على التسليم بوجوب إستقالتها والقبول تالياً بتأليف حكومة وحدة وطنية إنتقالية مناصفةً بين قوى المعارضة وقوى 14 آذار من اجل وضع قانون إنتخاب ديمقراطي على أساس النسبية ولإجراء إنتخابات نيابية مبكرة. وفي حال رفضت حكومة السنيورة وفريقها هذه الآلية، فإن قوى المعارضة سيكون في وسعها إعتبار حكومة السنيورة فاقدة الشرعية وبالتالي بحكم المستقيلة سنداً للفقرة «ي» من أحكام الدستور الأساسية، وذلك لتمكين رئيس الجمهورية، المتحالف ضمناً معها، على إصدار مرسوم باعتبار الحكومة بحكم المستقيلة، وبإجراء استشارات نيابية، يسمّي في ضوئها رئيسا للحكومة مكلفاً تأليفها، ويصدر تالياً بالاتفاق معه مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة سنداً للمادة 53 بفقراتها الثانية والثالثة والرابعة من الدستور.

سينشأ، بطبيعة الحال، وضع دستوري وسياسي ملتبس نتيجة هذا التدبير الإستثنائي إذ سيرفضه السنيورة وقوى 14 آذار، وسيجد المواطنون كما دول العالم حكومتين في لبنان تتنازعان السلطة. غير ان الحكومة الجديدة ستكون بالتأكيد في مركز أقوى من حكومة السنيورة كون قوى المعارضة قادرة ـ إذا اقتضى الامر ـ على نشر عشرات الألوف من أنصارها وبالتالي السيطرة على أكثر من 80 في المئة من مساحة البلاد الجغرافية ومرافقها العامة، كما ستكون في وضع أفضل للضغط على السنيورة وقوى 14 آذار من اجل التسليم بضرورة تأليف حكومة وحدة وطنية بصلاحيات إستثنائية تحلّ محل الحكومتين وتقوم بوضع قانون ديمقراطي عادل للإنتخابات، تصدره بموجب مرسوم اشتراعي وتجري الإنتخابات على أساسه، فتنبثق من المجلس النيابي الجديد حكومة جديدة، ويقوم المجلس النيابي تالياً بإنتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد إنتهاء ولاية الرئيس الحالي.

تكون للتدابير المار ذكرها مشروعية دستورية عندما تتخذها حكومة قائمة في ظل ظروف استثنائية تمرّ بها البلاد. فالظروف الاستثنائية تتطلب غالباً حلولاً أو تدابير استثنائية. وثمة إجتهادات عدّة لمجلس الدولة الفرنسي شرعنت تدابير استثنائية كانت سلطات الأمر الواقع (منظمات المقاومة) قد اتخذتها إبّان الإحتلال الألماني النازي لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية. ولعل الأهم من هذا كله ان وجود رئيس الجمهورية خلال هذه الفترة وإستمرار ولايته لغاية 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 سيقلّص من مخاطر تقسيم البلاد ويساعد في تحييد الجيش اللبناني بين الفريقين المتصارعين، ويحفظ وحدة الدولة والبلاد.

تبقى مسألة ردود الفعل الإقليمية والدولية على الإنتفاضة الشعبية المرتقبة وعلى التدابير الإجرائية الاستثنائية التي ستتخذها المعارضة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية. الأرجح ان لا تتورط الولايات المتحدة وفرنسا عسكريا في دعم حكومة السنيورة والقوى المساندة لها أو في مدّها وفريقها بالسلاح والعتاد مخافة ان تفتح بذلك الباب لسورية وإيران للقيام بعمل مماثل لمصلحة قوى المعارضة. ولعل موقف أمريكا الفعلي في هذا الصدد يمكن إستشفافه من تصريح الناطق باسم وزارة خارجيتها طوم كايسي بتاريخ 20/11/2006. فقد أبدى كايسي عدم معارضة حكومته نزول قوى المعارضة إلى الشارع مع الإشارة إلى «ان أي تعبير عن الرأي السياسي يجب ان يتّم بطريقة سلمية ووفقا لقوانين البلاد وليس بهدف ترهيب الآخرين». هذا التصريح يؤشر الى ان واشنطن ستنصح على الأرجح أصدقاءها في قوى 14 آذار بإلتزام ضبط النفس والهدوء والرونة وربما القبول أيضاً ببعض مطالب المعارضة.

بقي ان تستفيد قوى المعارضة، بل اللبنانيون جميعا، من التوازن النسبي الراهن في موازين القوى الإقليمية والدولية من أجل الخروج من الأزمة المزمنة بـ«تسوية تاريخية» تكفل إنتقال لبنان من النظام الطوائفي المركنتيلي الفاسد إلى الدولة الديمقراطية القادرة والعادلة المبنية على حكم القانون والمؤسسات والعدالة والتنمية المستدامة.

* سياسي وكاتب لبناني

نفثة من أجل العراق... والأمة

د. سعيد الشهابي *

■ احتاج لإمعان النظر لكي أكتشف ان ما تنقله الصور انما هو أشلاء بشرية متناثرة تغطي أرض بغداد، فحتى الأرمد أصبح قادرا على ان يدرك شكل الصور التي تبثها وسائل الاعلام عن عاصمة العراق، وانها لا يمكن الا ان تكون ارضا حمراء، او عينا باكية، تحمل وسائل الاعلام أحيانا صورا لرجال هم قادة العراق، سنة وشيعة وأكرادا، واقفين معا، والوجوم يخيم على وجوه القوم. يعبر الواحد منهم بعد الآخر عن «ضرورة وقف النزيف» و«منع الحرب الطائفية». أصادقون هم في ما يقولون؟ أم ان لغة الدبلوماسية أصبحت لونا من النفاق، وان مشاهد العناق والمصافحة انما تعني اتفاق اصحابها على ان يقتل بعضهم بعضا، وان مصلحة كل طرف لا تتحقق الا بالقضاء على الطرف الآخر؟ أهو صراع على الحياة ام الموت؟ وهل يعتقد اي طرف يشارك في لعبة الموت انه سيهنأ بالارض المحروقة مستقبلا؟ تقتضي غريزة الفضول لدى الانسان معرفة ما يدور في اذهان اولئك القادة، وكل منهم يمثل فريقا او طائفة او حزبا، وهم يشاهدون ما يجري لأهلهم من ذبح على الهوية، في طاحونة الموت التي لم تتوقف منذ ان وطأت أقدام الامريكيين تراب هذا البلد. تفجير في مدينة الصدر يحصد ارواح أكثر من مائتين. لم تعد الأرقام تعني شيئا. فهل ثمة فرق بين قتل عشرة او 53 او 165 او 220؟ اذا تحول الانسان الى رقم غابت شخصيته الانسانية، ولم يعد ذا قيمة لدى أحد. الذين يصنعون أدوات الموت اصبحوا أكثر تفننا في حرفتهم، فالسلاح المتطور هو الذي يطلق عشرات الطلقات في الدقيقة، ليزهق عددا أكبر من أرواح الناس. لم يعد استعمال السلاح محصورا في ساحات الوغى، بل اصبح كل شبر في ارض العراق ميدانا للقتل. موقف الباصات الذي يقصده المسافرون، السوق الشعبية التي يؤمها الفقراء لشراء مستلزمات حياتهم، المدرسة التي يرتادها الاطفال على امل الاستعداد للمستقبل، وأي مستقبل؟ مركز الشرطة الذي يقصده المواطنون للانخراط في سلك الخدمة المدنية. حفل الزواج ومجالس الفاتحة، اصبحت «هدفا مشروعا» للانتحاريين. الوزارات والدوائر الحكومية أصبحت، هي الأخرى، مقاصل تزهق فيها الأرواح. أهذه هي الانسانية؟ ام الدين؟ ام السياسة؟

من حول أرض العراق الى أرض محروقة؟ من الذي استطاع ان يهزم الانسانية في نفوس أهله واستبدل بها روح الشيطان؟ ومن الذي يصب الزيت يوميا على نار تلتهم الاخضر واليابس، ولن يتوقف نهمها عند حدود ذلك البلد المعذب، لان الفتنة تحصد الجميع بدون استثناء؟ أترى لو أنفقت الاموال التي تغذي آلة الموت على محاولات التقريب، وجمع الإخوة ـ الأعداء، هل كان الامر سيؤول الى ما آل اليه؟ هل يعتقد مروجو سياسات الموت وأساليبه وثقافته انهم سيكونون بمنأى عنه؟ بالامس القريب رأى العالم ما حدث في الجزائر، من ذبح بالجملة، أتى على ارواح اكثر من 150 الفا. ما أكثر القرى التي مر عليها القتلة ليلا، فأصبحت خالية من أهلها. فمن أين جاءت ثقافة الذبح الى هذه الامة؟ مشاهد الدم المسفوح يوميا في أزقة الحارات الضيقة او على اعتاب المنازل كانت تدفع المشاهدين للتقيؤ، اذ لم تعد لحياة الانسان قيمة لدى من يتلذذون بالقتل. نقرأ في اخبار الشعوب الاخرى، ونصاب بالتقزز عندما تظهر بين الحين والآخر قصص لأشخاص «ساديين» يستمتعون بقتل البشر، ويتباهى بعضهم بقتل عشرين انسانا بسبب نزوة لديه. كنا نعتقد ان هذا النوع من البشر «حالة شاذة» حتى رأينا ما حدث في الجزائر من قبل وما يحدث في العراق اليوم. اتضح حدود الإدراك البشري آنذاك، واتضح ان «غريزة الشر» مختزنة في الكثير من النفوس، لا تحتاج لظهورها سوى تصاعد ألحان تتناغم معها، فتغلب كفة الشر على الخير. الكل يقول ان العراق لم يعش حالة الاحتراب الطائفي من قبل، وان شعبه متداخل في لحمته، وان ثلاثين بالمائة من الزيجات مختلطة ما بين مذاهبه واعراقه، فماذا يعني ما نراه من إمعان في إراقة الدماء، وتفنن في استعمال أدوات الموت؟ صحيح ان بعض محترفي القتل جاؤوا من الخارج، ولكن أليس بينهم عراقيون؟

قبل اثني عشر عاما دخلت الحرب الاهلية في رواندا أكثر فصولها دموية، في اثر مقتل رئيسها بسقوط طائرته. وعلى مدى بضعة شهور، راح ما يقرب من مليون انسان من الطرفين: الهوتو الذين يشكلون الاغلبية والتوتسي الذين كانوا قد استوطنوا رواندا زاحفين اليها من الشمال في القرون السابقة. المستعمرون أدخلوا ثقافة التمييز بين اهل رواندا، ونشروا السلاح فيهم، وتحالفوا مع التوتسي باعتبارهم ملاك الارض وطبقة متميزة يمكن وصفها بالاستقراطية. سالت الدماء بدون رحمة بحضور قوات من الامم المتحدة، وفي حضور اعلامي واسع. وقف العالم يتفرج على المذبحة، وكأنه يشاهد فيلم رعب مثير. ولم تتوقف الحرب الاهلية الا بعد ان كلت سيوف الطرفين وسواعدهم. وقبيل ذلك وقف العالم يتفرج على المذابح التي ارتكبها الصرب في البوسنة والهرسك. حدث ذلك بعد تصدع ذلك الاتحاد في اثر رحيل جوزيف تيتو في 1980، الرجل القوي الذي حكم الاتحاد اليوغسلافي بقبضة حديدية. مع وصول سلوبودان ميلوسوفيتش الى الحكم في نهاية الثمانينات، اصبح المسرح معدا للحرب الأهلية بين القوميات الثلاث، الصرب والكروات والبوسنيين المسلمين. التي لم تتوقف بعد ثلاثة اعوام الا بعد ان حصدت ارواح مائتي ألف من المسلمين، واكثر من مليوني لاجيء منهم. لم تكن لدى المجموعة الدولية، لأسباب سياسية وعقيدية، شجاعة اتخاذ الموقف التاريخي لوقف حمامات الدم الا بعد ان بلغ السيل الزبى. وتكرر الامر لاحقا في اقليم كوسوفو بعد ان ايقن القادة الصربيون انهم قادرون على التصرف كما يشاؤون بدون خشية من أحد. ما أرخص دماء الآدميين في عالم يتسابق أقوياؤه على نشر أدوات الموت بلا وازع من انسانية او صحوة من ضمير. وهل من قبيل الصدفة ان يكون ثمة ترابط بين التدخلات الغربية في البلدان وصعود النزعات العرقية والدينية والمذهبية في البلدان التي تقع في قبضتهم؟ العراق، كما أسلفنا، لم يكن بلدا طائفيا، ولم يعرف أهله بنزعاتهم الدينية المتطرفة، فكيف يمكن تفسير ما يجري الآن، وهل تغير أهل العراق في قناعاتهم وفكرهم ونفسياتهم؟ هل مسخت الرأفة من قلوبهم وحلت القسوة ونزوة القتل مكانها؟ نتحدث الى كبارهم، من كافة الفئات العرقية والمذهبية، فلا نشعر بشيء من ذلك، بل هم، كما عهدناهم، ذوو دين وانسانية وعقل. فمن الذي يمارس القتل باسمهم؟ وهل ثمة أمل بقدرتهم على استعادة الامور؟ ام ان مصير العراق سائر نحو المزيد من القتل والتفكك والتمزق؟ بالامس أعرب كوفي عنان، عن يأسه من الوضع العراقي، معتبرا ان الاحتراب الطائفي الجاري يساوي في نظره، الحرب الاهلية، فماذا فعل لوقفها؟ لماذا لا يدعو لاجتماع دولي طارىء لاتخاذ ما يلزم لوقف النزيف الدموي الهائل الذي يهدد المنطقة كلها ولن تقتصر آثاره على حدود العراق؟

هل نعيش آخر الزمان؟ البعض يصف، لأسبابه وعلى اساس منطقه الايديولوجي الخاص، أيامنا بنهاية التاريخ، وبعض المسلمين السنة يتحدث عن اقتراب علامات الساعة وقيام القيامة، ويتحدث مسلمون شيعة عن قرب ظهور الامام المهدي (عليه السلام) وان ما يجري مطابق لما وصفته الروايات حول الزمن الذي يظهر فيه، ومنها قول احد ائمتهم «لا يكون هذا الامر الذي تنتظرونه (ظهور المهدي) حتى يبرأ بعضكم من بعض ويلعن بعضكم بعضا... وحتى يشهد بعضكم بالكفر على بعض». وسواء انطبقت تلك الروايات ام لم تنطبق، فالوضع الذي تعيشه امة العرب والمسلمين لا تحسد عليه، ولا يمكن ان يزداد سوءا عما يمر به. فالعراق، البلد العربي الاسلامي الكبير، يتعرض للتمزيق امام أعين حكامه وشعبه، وحكام العالم وشعوبه. انه تمزيق خطير لا يقتصر على حدوده الجغرافية، بل يتواصل في داخل نفوس ابنائه، ويتصل بعقوله وأدمغته. فهو مستهدف في مقومات وجوده وقوته. ذلك البلد الذي استطاع احتواء المتناقضات الفكرية والدينية لم يعد قادرا على الاستمرار في ذلك الطريق الذي وفر له مقومات قوته. فهو بلد الشيعة والسنة، العرب والأكراد والتركمان والفرس، المسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة والايزيديين. لكنه وهو بلد الحضارات التي سبقت الاسلام، وعاصمة الخلافة ومنطلق الفتوحات، مهدد اليوم بالفناء كبلد وهوية وكيان سياسي وقوة بشرية واقتصادية وعسكرية ضاربة. انه أرض الرافدين في منطقة شحت فيها المياه، جمع بين جمال الطبيعة الجبلية في شماله، ومياه الاهوار في جنوبه، وصحرائه النائمة على بحيرات عملاقة من النفط تجعله ثاني أكبر دولة من حيث الاحتياطات النفطية. بغداد نفسها تضم رفات عدد من أئمة الشيعة: الامامين موسى بن جعفر الكاظم، ومحمد بن علي الجواد، وأئمة كبار من السنة، في مقدمتهم صاحب مدرسة الرأي، أبو حنيفة النعمان، وامام الصوفية، السيد أحمد الجيلاني. الامام موسى بن جعفر قضى في سجن المأمون العباسي اربعة عشر عاما بسبب رمزيته الدينية والسياسية ورفضه الخضوع للظلم، بينما استشهد الامام أبوحنيفة النعمان قبله، تحت التعذيب بسجن أبي جعفر المنصور العباسي. لم يكن الخلاف بين اقطاب الدين والعلم آنذاك يؤدي الى القطيعة في ما بينهم، بل كان تعايشهم ثقافة لم تفارق أهل العراق قط. فما بالهم اليوم يكفر بعضهم بعضا، ويقتل أحدهم أخاه على الهوية والانتماء؟

نبحث عن اسباب تلك المفاصلة بين اهل الدين الواحد فلا نرى لها أساسا في الدين او التراث او التاريخ، بل نراها متصلة بعوامل خارجة عن ارادة اهل هذا المصر، وبرغم مشاعرهم وتاريخهم ودينهم. ومهما تواصل البحث عن اسباب هذا التمزق الداخلي فلن يكون بالامكان اكتشاف شيء سوى أصابع معادية ليس للعراق فحسب بل للامة كلها. مطلوب ان يتحول هذا البلد عبرة لغيره، وعنوانا للفتنة الطائفية العمياء، فتسلب ارادته ويحرم فرصة النهوض لأداء الدور السياسي والثقافي المتوقع منه، أعداء العراق كثيرون، والاحتلال واحد أهمهم. ومعه الكيان الصهيوني، والعناصر المتطرفة التي قادها التعصب والجهل الى احضان الاعداء، فأصبحت تنفذ مخططاتهم بوعي او بدونه. فلا مجال لاكتشاف دوافع القتل على الهوية وتصاعد الفتنة الطائفية الا في ملفات الجهات التي تخشى من قيام عراق موحد، متآلف بين اجناسه. لا تستطيع هذه الجهات ان ترى عراقا ديمقراطيا موحدا، يبني نفسه بنفسه، ويتصدر العمل المشترك، ويهتم بالقضايا الاقليمية والدولية بدون خشية من أحد. ان عراقا كهذا غير مرغوب فيه، مهما قدم الساسة من ضمانات لقوات الاحتلال، ومهما حاولوا مسايرتهم. لقد خلق هؤلاء المحتلون ظروفا جعلت الاطراف جميعا تشعر بان أمنها لا يتحقق الا بوجود تلك القوات، وان انسحابها المبكر سيكون خطرا أكبر على العلاقات في ما بين الطوائف والاعراق.

العراق اليوم مسرح لاغتيال المشروع الاسلامي برمته، واعادة اوضاع الامة الى حالة الاستعباد والتبعية والتخلف، فأين العقلاء والعلماء والنشطاء لوقف ذلك؟

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

الدم العراقي

محمد كريشان

■ اقرار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأن السياسيين في بلاده هم من يتحمل مسؤولية العنف المستشري هناك بسبب استمرار خلافاتهم اعتراف في محله وان لم يكن صاحبه يقصد بالتأكيد أن هؤلاء جميعا كطبقة سياسية جديدة في «العراق الجديد» هم سبب البلاء كله ليس فقط بسبب تواطئهم مع الولايات المتحدة لغزو بلادهم وانما أيضا بسبب اطلاقهم العنان بعد ذلك لكل نوازع الحقد العرقي والطائفي أن ترتع كما اتفق وبلا حدود في تقاطع متواصل مع أكثر من طرف خارجي.

المسؤولية السياسية مسألة على قدر كبير من الأهمية لكنها يجب الا تحجب بأي شكل من الأشكال مسؤولية أخرى لا تقل قيمة وهي المسؤولية الجنائية فاستقالة وزير نقل مثلا في بلد ما بعد كارثة اصطدام قطارين وسقوط عشرات القتلى لا يمكن أن تعني اغلاقا للملف فهناك الى جانب ذلك تحقيق ميداني فني يفترض أن يصل في النهاية الى تحديد المسؤولية المادية المباشرة عن هذا الحادث وحالتهم، حسب درجة التورط، اما الى المحاسبة الادارية أو القضائية في المحاكم. وكذلك الشأن في العراق فمسؤولية السياسيين الواضحة والأساسية لا تعني صرف النظر عن ضرورة البحث الجاد وبلا كلل عمن يقف، بالأوامر أو التنفيذ، وراء هذه المذابح الشنيعة للمدنيين العزل وهذه التفجيرات في الشوارع بعيدا عن أي أهداف عسكرية واضحة، أو هذه الجثث مجهولة الهوية الحاملة لآثار تعذيب وحشية مريضة لا يمكن أن تصدر أبدا عن أناس أسوياء، أو هذا الخطف والقتل على الهوية واستهداف بيوت الله سواء سميت حسينيات أو مساجد أو كنائس. من يأمر بذلك ومن ينفذه ؟ سؤال حارق مرير لا أحد رد عليه بشجاعة ووضوح بغير تلك التمتمات السريعة الأشبه بالتعويذة والمشيرة بهمهمة غير مدعمة بحجج منزهة عن الهوى الى أنهم ممن يسمون بالتكفيريين أو البعثيين أو فرق الموت دون أن نفهم بوضوح في النهاية من فعل ذلك بالضبط ولماذا لم نشاهد، ولو لمرة واحدة، القاء القبض على فاعل حقيقي يمكن أن يحظى اتهامه بالمصداقية المطلوبة وفق المعايير الدولية المرعية في هذا الشأن وليس على طريقة الاعترافات التلفزيونية المحجوزة أو المهزوزة في بواعثها وأهدافها.

صورة العجوز الذي يبكي ابنه والمرأة التي تنتحب قرب جثة زوجها أو أخيها أو صورة الطفل المرعوب وسط جثث أفراد عائلته وسط سوق شعبي والتي أوجدت ما بين 4 و5 ملايين يتيم في البلاد حسب أرقام المنظمة الدولية للطفولة (اليونسيف)، كلها باتت صورا يومية على أغلفة المجلات وصدر الصفحات الأولى وفي كل النشرات التلفزيونية حتى فقدت وقعها وبلدت احساس كثيرين تجاه كارثة انسانية غير مسبوقة. هذا كله بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، يسارع كثيرون الى القول من السياسيين وغيرهم ولكن علينا مرة أخرى أن نميز بين المسؤولية السياسية والمسؤولية الجنائية خاصة في ضوء تواتر بعض الروايات التي تحمل القوات الأمريكية المسؤوليتين معا فقد روى أحد العراقيين في ندوة عقدت مؤخرا في بيروت عن نقيب في الشرطة العراقية لا يريد أن يظهر ويتحمل مسؤولية أقواله خوف التصفية أنه رأى بأم عينيه، وقد كان في مهمة بالصدفة في أحد زوايا بغداد، رأى جنودا أمريكيين يطلقون قذائف الهاون مرة على حي الأعظمية (ذي الغالبية السنية) ومرة أخرى على حي الكاظمية (ذي الغالبية الشيعية) المتقابلين في مسعى واضح لجعل كل من الحيين يعتقد أن الآخر بصدد قصفه للايقاع بينهما. وقد اعتقل النقيب بعد أن باغتهم بالجرم المشهود ولم يطلق سراحه الا بعد أربع ساعات عرف بعدها ما الذي ينتظره ان هو جعل من الحدث قضية رأي عام!! أما ما يعرف بـ«فرق الموت» فالبعض يربط بينها وبين مجيء جون نيغروبنتي سفيرا لبلاده في بغداد ثم مسؤولا عن أجهزة الاستخبارات الأمريكية وهو صاحب ذات التجربة في السلفادور في سبعينات القرن الماضي.

آخرون يفضلون التريث والحذر في اطلاق العنان لمثل هذه الاتهامات للأمريكيين بالتخطيط والعمل على اذكاء الحرب الطائفية في البلاد ويرون أن من بين السنة والشيعة على حد سواء متشددين طائفيين لا يتورعون عن اقتراف مثل هذه الجرائم فيما يتهم آخرون ايران وأجهزتها الأمنية والتابعين لها بكل ذلك فيما لا يستبعد جزء آخر تورط الاسرائيليين أو فلول من المجرمين والمرتزقة الأجانب من العاملين في شركات الأمن الكثيرة والمستعدين لتقديم خدمات وسخة لأي طرف محلي أو اقليمي أو دولي. أسئلة حائرة كثيرة وبعضها لا يستبعد أن يكون كل من أشير اليهم سابقا مورطين جميعا بدرجات مختلفة ولكن من حق العراقيين والعرب والعالم أن يعرف بالضبط من يقف، جنائيا، وراء هذه المأساة اليومية أما من يتحمل وزرها سياسيا فأوضح من أن يشير اليه أي طفل عراقي مكلوم باصبع الاتهام.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364